



البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: معوقات وآليات تطوير

الأستاذ : ثلايحية منال

الجامعة: باجي مختار-عناية-

ملخص:

يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة، أضحي أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم، وبفضل البحث العلمي يمكن امتلاك التكنولوجيا والتي تعتبر الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والتقدم ومن هنا سنحاول في هذا البحث الوقوف على واقع البحث العلمي في الجزائر ومعيقات تطبيقه بهدف الوصول إلى تقديم حلول ورؤية مستقبلية لتجاوز صعوبات البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التعليم العالي، إستراتيجيات التطوير.

Abstract: Scientific research is an essential pillar of human knowledge in all fields of life. It has become one of the standards of sophistication and civilization in the world. Thanks to scientific research, technology can be possessed, which is the effective tool for achieving the optimal investment of available resources for achieving development and progress. Hence, we will try in this research to find out The reality of scientific research in Algeria and the obstacles to its application in order to reach to provide solutions and to overcome the difficulties of scientific research.

Keywords: scientific research, higher education, development strategies.

مقدمة:

يعد البحث العلمي من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي، فهو عماد كل تخطيط وعصب كل تنمية فبواسطته يتم وضع خطط التنمية على أسس سليمة ومتين، ويتم تفادي الأخطاء وتوفير الأموال، وتحسين النوعية، والبحث العلمي هو حصيلة مجهود منظم يهدف إلى الإجابة عن تساؤل أو مجموعات من التساؤلات بموضوع ما، متبعا في ذلك طرائق خاضعة لقواعد وضعية وعاداته، فهو محاولة الاكتشاف المعرفة أو التنقيب عنها أو تنميتها أو فحصها أو تحقيقها بنقص دقيق ونقد عميق.

فبالرغم من الأهمية القصوى للبحث العلمي في تحديث وتطوير المجتمعات إلا أن السياسات التنموية في الجزائر لم تتناوله كهدف واضح وصريح، وإن حدث ذلك فإن الأمر لا يخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي إلا فيها ندر، فالحديث عن عوائد البحث العلمي دون تناول لطبيعة السياق التنموي الذي يتحرك فيه ويؤثر فيه يعتبر هراء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البحث العلمي في الجامعات الجزائرية يتركز في بحوث هيئة التدريس التي ينبغي إجراؤها للترقي للدرجة الجامعية الأعلى، وفي البحوث التي تجرى بواسطة طلبة الدراسات العليا وتحت إشراف هيئة التدريس للحصول على درجتي الماستر والدكتوراه، ونظرا لأن الباحثين في المجالات العلمية المختلفة داخل الجامعات وخارجها يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه، فقد أصبح دور الجامعات

العربية في مجال البحث العلمي هو إعداد القوى البشرية اللازمة لممارسة البحث، وتكون الدراسات العليا لذلك هي مجرد همزة وصل بين التعليم العالي والبحث العلمي.

1- مفهوم البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي على أنه "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها، ويعرف أيضا أنه جهد فكري(1)، يتم بمنهجية منظمة مدروسة ويفرز نتائج منطقية موضوعية يمكن توظيفها في حل مشاكل المعرفة والإنسان والمجتمع(2)

و يعرف أيضا على أنه " نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة أو القوانين التفسيرية.(3)

من خلال هذه التعاريف نجد أن هدف البحث العلمي هو التوصل إلى حل مشاكل المعرفة والإنسان والمجتمع، وذلك بمراعاة عامل التنظيم المتكامل لخطوات البحث العلمي.

2- أهداف البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي :

من المعروف أن مؤسسات التعليم العالي لها ثلاثة أدوار رئيسة تتعلق بالتدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويعد البحث العلمي في مؤسسات الجامعات مطلبا أساسيا للتميز في أي حقل من حقول الدراسة المتخصصة في مجالات العلوم المختلفة ولاسيما العلوم الطبيعية والتطبيقية، وتمكنت كثير من جامعات العالم من تحقيق درجات عالية من التميز والريادة في مجالات البحث العلمي، بل ونحرص على استمرار هذا التميز والريادة في تلك المجالات من خلال باحثين متميزين يكون معظمهم من أعضاء هيئة التدريس الباحثين حتى تتحقق الفائدة التبادلية بين التعليم الجامعي والبحث العلمي، وتقوم هذه المؤسسات من خلال نشاطها في البحث العلمي على رصد

ودراسة المتغيرات والقضايا المجتمعة المتعلقة بالثقافة والاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا وغيرها، وربط ذلك بالتحويلات العالمية ومدى تأثيرها على المجتمع.

وتهدف من خلال ذلك إلى توفير البيانات والمعلومات والمساهمة في صنع القرار المناسب مما يساعد في نهوض المجتمع وتقدمه في مختلف المجالات.

وتسعى الجامعات والكليات من عملها في البحث العلمي إلى تحقيق عدد من الأهداف، من بينها:

-إعداد جيل من الباحثين المتميزين.

-المساهمة في تقديم الاستشارات العلمية.

-إيجاد الحلول العلمية للمشكلات المتعلقة بخطط التطوير والتنمية.

-المساهمة في نقل وتوطين التقنية وتطويرها.

-الرفي بمستوى الدراسات العليا.

-توطيد العلاقة مع المجتمع المحلي وشركاء القطاع الخاص.

-تحديد أولويات البحث العلمي والتنسيق بين المؤسسات.(4)

ولتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي فلا بد من وجود ترابط متين بينها وبين

المجتمع بكل مؤسساته، حتى تكون وحدات البحث العلمي بالمجتمعات على إطلاع واسع وعلى

معرفة باحتياجات المجتمع من بحوث ودراسات، وحتى تبني الفرضيات البحثية على الواقع

الحقيقي لمشكلات المجتمع والتحديات التي تواجهها مؤسساته.

3-تطور البحث العلمي في الجزائر:

١ - قبل الاستقلال :كما سبق الإشارة فان الجامعة الجزائرية ولدت أثناء الحقبة الاستعمارية وبالتالي فقد كانت كبقية المؤسسات الأخرى تسير وفق القوانين الفرنسية" فكانت نشاطات البحث غداة الاستقلال تعتمد على مؤسسات مختلفة يمكن تصنيفها إلى فئتين:

المؤسسات المتخصصة والجامعة وكانت هيئات البحث متمثلة في المركز الوطني للبحث العلمي ومحافظة الطاقة الذرية والمركز الوطني للدراسات الفضائية وديوان البحث العلمي والتقني في ما وراء البحار(5).

ب- ما بعد الاستقلال :بمجرد إلغاء البرتوكول الجزائري الفرنسي لسنة 1968الذي كان حول التعاون العلمي بين البلدين كرست الدولة مجهداتها للنهوض بقطاع التعليم العالي بإتباع مخططات تنموية و العمل وفق قوانين وضعت خصيصا لذلك منها:

-قانون مركز البحث سنة1983

-قانون وحدة البحث سنة1983

-قانون الباحث الدائم1986

أما عن تمويل البحث العلمي بين مد و جزر فقد تناقص الاعتماد الممنوحة للجامعة في إطار البحث منذ حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1983 وتميزت الفترة الزمنية بين 1984 و 1985بغيااب الإطار التنظيمي و كانت القيمة المالية الضعيفة خلال ميزانتي هذين العامين تمويل بعض الفرق المنبثقة عن ما كان يعرف سابقا بالمنظمة الوطنية للبحث العلمي(6).

إلا أن سنة 1986 اعتبرت سنة النهوض من جديد بالبحث العلمي بالجزائر بعد إنشاء أولى فرق وحدات البحث العلمي التي تم اعتماد برامجها من قبل المحافظة العليا للبحث (7)، أما في سنوات التسعينيات فقد حاولت الدولة ترقية النشاط العلمي متم استحداث الصندوق الوطني للبحث

العلمي و التطوير التكنولوجي ضمن قانون المالية لسنة 1995 و تعزز الجهد الذي تبذله الدولة في عملية تمويل نشاطات البحث بترتيبات القانون رقم 98 الصادر في 22 أوت 1998 .

الملاحظ أن تمويل البحث العلمي كان من النقاط الرئيسية للدولة وللوزارة حيث لا يمكن سير البحث بدون التمويل الذي يعتبر المحرك الأساسي له وفي هذا الإطار تكرر قوانين المالية ميزانية البحث العلمي

سنويا حيث تشمل مجموع اعتمادات التشغيل والتجهيز المعدة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تقوم بها مختلف مؤسسات التعليم العالي.

من بين عناصر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية مخبر البحث و هو من هياكل ترقية وتنفيذ البحث وأيضا من ثمار الإصلاحات المتعاقبة على التعليم العالي وظيفته الأساسية هي السير بعملية البحث و ضمان أداء متميز 640مخبرا (8) جاء للجامعة وقد وصل عددها بين سنتي 1998 و 2002

244المتضمن قواعد إنشاء / إنشاء المخبر وفق المرسوم التنفيذي رقم 99 مخبر البحث وتنظيم سيره المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 ما يزال العمل قائما على تطوير هذه الهياكل التي بلغ عددها في السنوات الأخيرة أكثر من 1000 مخبر وتعمل الوزارة الوصية على تفعيلها لضمان الحصول على نتائج تؤدي

إلى جودة التعليم العالي بالحفاظ على حركية النمو التي أنشأها القانون بتدعيم محيط مخابر البحث الجامعي وذلك بوضع الهياكل القاعدية اللازمة والتجهيزات العلمية تحت تصرفهم- تثمين منصب مدير المخبر عن طريق تدابير تشجيعية وتدعيم تسييره بإنشاء خلية ملائمة ،لتوضيح الصورة عن عمل هذه المخابر في الجامعة الجزائرية ودورها في تحقيق الأداء المتميز لها اخترنا

مجموعة من مخابر البحث على مستوى جامعة المدية والعدد الإجمالي لها هو عشرة أما التي

تناولناها في دراستنا فهي ستة موزعة بين أربع كليات وهي:

- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

- كلية الآداب و اللغات الأجنبية وحفظ التراث .

- كلية الحقوق.

- كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية.(9)

4- معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

بذلت الجزائر كما سبق الذكر مجهودات معتبرة من أجل هيكلة وتطوير البحث الاجتماعي في

الجامعة ، غير أن الواقع يبين العجز الكبير الذي يعانيه هذا الأخير، ويرجع ذلك لوجود عدد من

المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه.

المعوقات الخارجية:

أ- مالية و مادية:

مسألة ضعف التمويل : إن الإنفاق على البحث العلمي لا يعتبر هدرا وإنما هو استثمار إذا أحسن

التصرف فيه" وهناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وقيمهته 1 % من

الناتج المحلي الإجمالي ، باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق هو الذي يمكن أن يحقق أثرا ذا شأن

في قطاعات المجتمع المختلفة وما دون هذا المستوى فيمكن اعتباره إنفاقا غير منتج وإذا أمعنا

النظر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر في ضوء المعيار العالمي ، نلاحظ أن نسبة

الإنفاق على البحث %الاجتماعي متدنية جدا،" وقد قدر الإنفاق على البحث العلمي والتعليم

العالي سنة 2000 ب20 من مجموع الدخل القومي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة باليمن التي

خصصت نسبة من دخلها القومي -2000) للتعليم العالي والبحث العلمي، فمثلا سجلت الجزائر % 22 كإنجاز خلال المخطط 2005) في الوقت الذي كانت تنوي الوصول إلى % 01 عام 2000 ، توضح الإحصائيات الضعف الكبير في الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي حيث أن نسبة الإنفاق في تناقص مستمر مقارنة مع الزيادة الملموسة في موارد الميزانية العامة، وبذلك يظل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في وضعه المتردي.

ضعف إدارة التمويل وسوء تسيير الميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي ، وضعف قدرة الامتصاص للأموال المتاحة لأن مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تشكو من اختلالات مزمنة في مجال إدارة التمويل والثغرات القانونية، و الأسس ذات الطابع البرغماتي في نسيج شبكة العلاقات والارتباطات فيما بين المؤسسات البحثية و الاجتماعية وحتى بين الأفراد الباحثين أنفسهم.

غياب الدعم المالي من القطاعات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع بصفة عامة، حيث نلاحظ⁷ أن الإنفاق على البحث العلمي يتم من ميزانية الدولة فقط وبنسبة % 100 ، الأمر الذي ينجم عنه انعدام الصلة بين مواضيع البحث الاجتماعية والواقع المحلي، أي غياب صفة – بحث، تنمية - مشاكل مادية وتجهيزية فبشكل عام يمكن القول أن البحث الاجتماعي في الجامعة يعاني من فقر في القاعدة المادية والتجهيزية المطلوبة وهي بوضعها الحالي تعيق مسيرته، بالرغم من أن البحث الاجتماعي لا يتطلب الكثير من التجهيزات مقارنة بالعلوم التطبيقية، ونذكر على سبيل المثال: -قلة مخابر البحث الاجتماعي، ففي جامعة مسيلة على سبيل المثال غياب تام لمخابر البحث في العلوم الاجتماعية أما في جامعة سطيف وهي إن صح القول عريقة نوعا ما نجد مخبرين فقط وضعف التنسيق فيما بين هذه المخابر والمراكز البحثية الموجودة.

-عدم وجود إمكانات لتمويل و جهيّز المختبرات.

-نقص التجهيزات والمستلزمات في مخابر البحث مثل(هاتف، فاكس، طابعة، مكتبة، إعلام ألي، انترنت...) بالإضافة إلى نقص الفنيين والمتخصصين لصيانتها.

ب-الإدارية:

الافتقار إلى جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث الاجتماعي، وعدم إعطاء كل ذي حق حقه سواء في مسألة الترقية أو في منح الشهادات الشرفية، واتصافها الدائم بالبيروقراطية والقيود الإدارية التي تحد من تحفيز الباحث و تحد من انجاز البحث العلمي.

تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة، وتداخل الأدوار التنظيمية يعرقل كثيرا سيران المعلومات والاتصالات بين القمة والقاعدة أو بين المصالح والدوائر والمعاهد الجامعية أو بينهما وبين الوزارة الوصية، الشيء الذي يحجب كثيرا من المشاكل الحقيقية عن المسؤولين في قمة الهرم التنظيمي، مما يؤدي إلى التدمير وتدهور العلاقات الذي يعود بدوره بنتائج سلبية على مردودية الجامعة.

ج- السياسية :وأساسه سيطرة البعد السياسي على توجيه البحث الاجتماعي، الأمر الذي ينجم عنه غياب الحرية الأكاديمية للباحث الاجتماعي، ويبرز ذلك من خلال:

عزلة البحث الاجتماعي عن السياسات التنموية الوطنية، فجميع نتائج البحوث لا تؤخذ بعين الاعتبار عند صنع القرارات.

ميش العلوم الاجتماعية والإنسانية انخفاض مستوى تقدير البحث الاجتماعي في السياسة الجزائرية، و العربية بشكل عام، و هذا نتيجة لمنح قدر أكبر من الاهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية.

غياب حرية المؤسسات العلمية والأكاديمية واستقلالها المالي والإداري، ونتيجة لارتباط مؤسسات

التعليم

العالي والبحث العلمي بقطاعات الدولة، أدى الأمر إلى من جهة " انعدام حرية البحث وحرية التعبير و ممارسة الرقابة بأشكال متعددة في مستويات مختلفة، إذ كثيرا ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي لا لشيء سوى لأنها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن المسكوت عنه والمكبوت، سواء من طرف الجماعات المختلفة في المجتمع المدني أو السلطة السياسية.

ومن جهة أخرى تسييس مراكز الأبحاث على كل المستويات، وهذا ما أدى إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز الأبحاث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي وعلى نشره، كما أدى إلى عدم تثمير جدي وفعال للمساعدات التي يمكن لمنظمات دولية كاليونسكو أن تقدمها. ونتيجة لما سبق تنامت ظاهرة الرقابة الذاتية لدى العديد من الباحثين الاجتماعيين، من خلال إخفاء لعدد من الحقائق المتوصل إليها.

د- مسألة المناخ العلمي: ونقصد به مجموع الظروف أو الحالة العامة في الجامعة الجزائرية، أو بعبارة أخرى هي علاقة الجدل القائمة أساسا بين الباحث كطرف أول وبين المحيط الأكاديمي كطرف ثاني وقد اختصرت في هذا البحث في نقطتين أساسيتين هما - المعلوماتية و المكتبية - والتي من شأنها أن تساهم في الرفع من قيمة البحث الاجتماعي، ونلاحظ أن الجامعة الجزائرية تعاني هبوطا حادا في مناخ البحث العلمي، ويمكن أن نلاحظ ذلك في عدد من المستويات:

المستوى الأول : مشكلة التكوين و برامج و أساليب تدريسه، حيث نجد أنه لحد الآن لا زالت المناهج تحوي على مقررات دراسية تقليدية مع ضعف الارتباط بمتطلبات التنمية، وهي في أساسها مناهج غربية تمع المحلي وبعيدة كل البعد عن حاجاته وخصائصه وبذلك فبرامج التكوين في فري غريبة عن الجامعة الجزائرية تتصف بالتصلب والجمود والعقم ، الأمر الذي نجم عنه ضعف

كبير في تكوين خريجها، ويبقى المشكل نفسه في حالة الدراسات العليا، بالإضافة إلى مشكلة عويصة أخرى وهي النظرة المتحيزة للأقسام العلمية مقارنة بالأقسام الأدبية التي ينظر إليها دوماً بالدونية، بدءاً بانتقاء ذوي المعدلات العالية في الأقسام العلمية وتوجيه البقية إلى الأقسام الأدبية، وصولاً إلى التمييز بين خريجي القسمين في العمل.

المستوى الثاني: مشكلة غياب التعاون والترابط العلمي بين جامعات الوطن المختلفة، وبينها وبين² الجامعات العالمية هذا ناهيك عن غياب التعاون بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة، الشيء نفسه يقال عن مخابر ومراكز البحث الاجتماعي المختلفة.

المستوى الثالث: مشكلات المكتبة الجامعية وقصورها عن مجازات التحديث .

المستوى الرابع: المعلوماتية والخدمات الإحصائية التي يحتاجها الباحث الاجتماعي، والتي تتميز بصعوبة التنقل ونقصها وضعفها وعدم دقة ومصدقية الكثير منها، بالإضافة إلى قلة المؤتمرات الفكرية والندوات العلمية التي من شأنها أن تساهم تبادل المعلومات وبالتالي تقدم البحث الاجتماعي (10)

المعوقات الذاتية:

معوقات متعلقة أساساً بتكوينه ويشمل كل التدريبات الفكرية والفنية من أجل اكتساب خبرة للعمل، كالمعرفة الواسعة في موضوع البحث وإتقان المهارات اللازمة والمتقدمة للبحث العلمي مع التمكن من مهارات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الموضوعية و الحياد في تصميم النتائج وعرضها، وهذا ما قد لا يتوفر عند بعض الباحثين الاجتماعيين.

الضغوط النفسية لبعض الباحثين الاجتماعيين بسبب الضغوط الاقتصادية والأعباء الإدارية والتدريسية . المتزايدة، مما يوسع الفجوة بينهم وبين البحث الاجتماعي (11).

5-الاستراتيجيات المقترحة لتطوير سبل البحث العلمي في العالم العربي:(12)

تعرضنا في العناصر السابقة إلى أهم المعوقات التي تواجه مسار البحث العلمي في وطننا العربي ودعمنا هذه الأخيرة بمجموعة من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع والتي غرضها محاولة الكشف من أهم المعوقات والمشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في العالم وفيما يلي ستقوم بتقديم مجموعة من المقترحات لتجاوز هذه الصعوبات وتنظيم منظومة البحث العلمي في العالم العربي:

-العمل على تغيير الاعتقاد بغربية العلم، من خلال إعادة الثقة في نقوس الباحثين وتذكيرهم بماضهم المجيد.

-العمل على إقناع الباحثين بأنهم مطالبين بإجراء العديد من البحوث العلمية ذات الجودة العالية وفي جميع التخصصات سواء التقنية أو الأدبية أو الاجتماعية.

-تحريك دافعية البحث العلمي، كما كانت عند أسلافنا، وكما هي موجودة لدى الدول المتقدمة فيم ليسوا أفضل منا، وأن يفهم الباحثين أن البحث العلمي واجب يجب الالتزام بتأدية وهذا من أجل الرقي بالأوطان العربية.

-يجب الزيادة من الميزانيات المخصصة للإنفاق على البحوث العلمية، وتحريرها من الإجراءات الروتينية للأموال بل هو أكبر أنواع الاستثمار ربحا ترسيخ النظرة إلى الانفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدرا.

-يجب وضع تصور عام ومخطط للبحث العلمي على مستوى الجامعات وفقا لما تتطلبه احتياجات المجتمعات العربية.

-وضع خطة رشيدة تنظم طريقة التعاون بين الجامعات في الوطن الواحد، أو بين الجامعات على اختلاف الدول العربية.

-ينبغي إمداد الجامعات ومراكز البحوث بأدوات البحث العلمي كالمراجع والدوريات والمجلات العلمية، والأبحاث التي تلقى في المؤتمرات والندوات العلمية.

-العمل على تحديث المكتبات الجامعية بأحدث الكتب العلمية في مختلف التخصصات والاشتراك في المجلات العلمية العالمية المتخصصة.

-ربط الجامعات ومراكز البحوث بشبكات وقواعد المعلومات الدولية.

-المساعدة في النشر في البحوث العلمية بشكل جيد وسريع، يضمن للجميع للاطلاع على نتائجها.

-إعداد المكاتب المناسبة للباحثين الأكاديميين وتزويدها بالخدمات المناسبة، مثل الكمبيوتر ولربطه بالإنترنت.

-تشجيع العقول والادمغة العربية المهاجرة على العودة إلى أوطانهم الأصلية، وذلك يتوفر كل الإمكانيات المتوفرة بالدول المتطورة، وتقديم لهم الوعود بمساعدتهم وعدم الوقوف في طريق بحوثهم وإبداعاتهم العلمية.

-العمل على ترسيخ فكرة أن البحث العلمي هو مهم جدا في الجامعة بل يمثل جزء كبير في وجودها، وهو جزء من أمن وسيادة الشعوب العربية لتتخلص من الاستعباد العربي.

-أن تربط مشاريع البحوث العلمية بأهداف المجتمع وقضاياها الحقيقية، فالبحث العلمي الحقيقي لا يكون مجرد بحث من أجل الترقية العلمية، بل هو البحث الذي يكون معالجا لقضايا وانشغالات المجتمع الجوهرية والأساسية، فلا يصلح أن تصرف الأموال على بحوث تتعلق بمشكلات مجتمعات لا تعيننا.

-الانفتاح على المؤسسات الاجتماعية من أجل التنسيق وإجراء البحوث الميدانية هناك وهذا حسب التخصصات العلمية.

-أن يعمل الباحثين جاهدين لتبني سياسة تعريب البحوث العلمية، لكي يتسنى للجميع الاطلاع عليها، فاللغة هي جزء من كيان الأمة والأبحاث العلمية تسعى إلى حفظ كيان هذه الأمة فكيف نخاطب الأمة العربية باللغة لا يفهمها.

-العمل على فتح العديد من الدراسات العلمية وفي شتى الاختصاصات العلمية.

-إنشاء مراكز البحوث علمية متخصصة وذات قواعد وشروط واضحة للباحثين، وألا يخضع الانضمام إليها إلى سياسة المحسوبية بل أن يكون وفق قدرات وكفاءات الباحثين.

-تقليل الأعباء الإدارية والتدريسية الملقاة على عاتق أعضاء التدريس من أجل إعطائهم الوقت الكافي للقيام بالبحوث العلمية الراقية.

-التدريب المتواصل للباحثين كل على حسب اختصاصه من أجل تأهيل الكوادر لتولي مهمة الرقي بالبحوث العلمية الجادة.

-توفير المناخ الجماعي الذي يبعث على الاتجاه نحو ممارسة البحوث العلمي، وترسيخ فكرة التنافس الشريف، وتوفير العيش الكريم للأستاذ الجماعي حتى يتسنى له التفرغ إلى البحث العلمي.

خاتمة:

لا تقاس درجة تقدم الأمم بدرجة تطورها الاقتصادي والسياسي فحسب، بل وكذا بدرجة تطورها المعرفي وانتشار التعليم فيها وأساسا بنوعية وكمية ملاكها العلمي القادر على البحث العلمي والذي نعني به " البحث التطبيقي والاجتماعي"، ذلك أن البحث العلمي عاملا هاما من عوامل الخلق والإبداع، وأحد العناصر المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع، وهذا ما حتم علينا

الاهتمام به وخاصة في ظل الحاجات المتزايدة في عصر التكنولوجيا والمعلومات، فتم تقديم بعض الحلول والآليات والتي جاءت

كمحصلة طبيعية لتحليل واقعه والمعوقات التي تواجهه وتعمل على الحد من الاستفادة من مخرجاته ونتائجه، وهذه الآليات من شأنها أن تساهم في الحد من هذه المعوقات والمضي قدما نحو تحسين واقع البحث العلمي حتى تتحقق الأهداف المرجوة.

قائمة الهوامش:

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2003)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ، ص ص 7، 6.

2- محمد منير حجاب، (2002)، أساسيات البحوث الإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 14.

3- حسين أحمد رشوان، (1982)، العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم ، المكتب الجامعي الحديث ، ص ص 26، 25.

4- سعيد بن حمد الربيعي، (2008)، التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ص 492.

5- التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962- 2012 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية.

6- إسماعيل بوخواوة و فوزي عبد الرازق (2004) ، آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة حالة الجامعة الجزائرية، إشكالية التكوين و التعليم في إفريقيا و العالم العربي، سلسلة إصدارات محبر

إدارة و تنمية الموارد .البشرية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 01 ، ص 44 .

- 7-العياشي عنصر (2003) ، نحو علم اجتماعي نقدي- دراسات نظرية و تطبيقية - الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص32 .
- 8-التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر مرجع سابق ص85
- 9-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10 الصادرة في 27 فبراير 2008
- 10-محمود بو سنة (2000) ، تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية - عرض تجربة الجزائر -مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، العدد 1 ، ص53 .
- 11-مقدم عبد الحفيظ (1993) ، تصورات حول إصلاح المنظومة الجامعية، حوليات جامعة الجزائر، عدد 7، ص9.
- 12-علي سايج جبور (2018) ،البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الشامل للعلوم التربوية و الإجتماعية ، الجزائر، جامعة الوادي ، العدد 1، ص 118.